

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد حسن حبوب
وعضوية القضاة السادة

د.مصطفى العساف، باسم المبيضين، حابس العبدالات ، خضر مشعل

التمييز الأول:-

المميزان :-

١- شهاب يعقوب عودة حناينة.

٢- عماد يعقوب عودة حناينة.

بصفتها الشخصية وبصفتها وكيلين عن والدتهما هند خليل هلسة.
وكيلاهما المحاميان حاكم هلسة ويزن الحمود.

المميز ضدها :-

شركة البنك الأهلي الأردني المساهمة العامة المحدودة
وكيلها المحامي حسام المعشر

التمييز الثاني:-

المميزان :-

شركة البنك الأهلي الأردني المساهمة العامة المحدودة
وكيلها المحامي حسام المعشر

المميز ضدهما :-

١- شهاب يعقوب عودة حناينة.

٢- عماد يعقوب عودة حناينة.

بصفتها الشخصية وبصفتها وكيلين عن والدتهما هند خليل هلسة.
وكيلاهما المحاميان حاكم هلسة ويزن الحمود.

قدم في هذه الدعوى تمييزان الأول بتاريخ ٢٠١٥/٣/١٨ ومقدم من شهاب وعماد يعقوب عودة حناينة والثاني بتاريخ ٢٠١٥/٤/١ ومقدم من شركة البنك الأهلي الأردني المساهمة العامة المحدودة وذلك للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف حقوق عمان في الدعوى رقم (٢٠١٤/٤٣٧٨٥) بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٢٣ المتضمن رد الاستئناف موضوعاً وتأبيد القرار المستأنف (الصادر عن محكمة بداية حقوق عمان في الدعوى رقم (٢٠١٤/٣١٧) تاريخ ٢٠١٤/٦/٢٤) القاضي: (برد الدعوى وتضمين المدعين الرسوم والمصاريف ومبلغ (٥٠٠) دينار بدل أتعاب محاماة) وتضمين المستأنفين الرسوم والمصاريف ومبلغ (٢٥٠) ديناراً أتعاب محاماة عن هذه المرحلة.

وتتلخص أسباب التمييز الأول في الآتي:-

- ١- أخطأت المحكمة وخالفت الواقع والقانون بتعليلها وتسببها للقرار المميز من حيث معالجتها لتبليغ الإشعار الموجه من المميز ضدها للمميزين.
- ٢- أخطأت المحكمة باعتبار تبليغ الإشعار الصادر عن المميز ضدها قانونياً.
- ٣- وبالتناوب يجب أن يكون الكتاب موجهاً للمميز "شهاب" بصفته الشخصية وبصفته وكيلاً عن المؤجرة هند على فرض صحة تبليغ المميز "شهاب" منفرداً عن موكلته.
- ٤- أخطأت المحكمة بمخالفة شرط العقد لعدم قانونية الكتاب الموجه إذ لا يرتب أي أثر قانوني تجاه المميزين.
- ٥- أخطأت المحكمة (محكمة الدرجة الأولى) باستخلاصها المخالف للشرط الوارد في البند العاشر من عقد الإجارة.
- ٦- أخطأت المحكمة (محكمة الدرجة الأولى) فيما ذهبت إليه من أن المدعين في ردهم على اللائحة الجوابية أقرروا ضمناً بانتهاء عقد الإجارة.

لهذا الأسباب يطلب وكيل المميزين قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً.

بتاريخ ٢٠١٥/٤/١ قدم وكيل المميز ضدها لائحة جوابية طلب في نهايتها قبولها شكلاً وفي الموضوع رد التمييز وتصديق القرار المميز.

ويتلخص سببا التمييز الثاني في الآتي:-

١- أخطأت المحكمة حيث لم تتطرق لطلب المميّزة نظر الدعوى مرافعة لإتاحة الفرصة لها لتوجيه اليمين الحاسمة للمميز ضده الثاني.

٢- أخطأت المحكمة حيث لم تجب طلب المميّزة توجيه اليمين الحاسمة للمميز ضده الثاني حول واقعة علمه واستلامه نسخة من الإخطار الصادر عن المميّزة بموجب كتابها المؤرخ في ٢٠١٣/١/١٧ الذي أخطرت بموجبه المميّزة المميز ضدهم بعدم رغبتها بالاستمرار بإشغال المأجور وإنهاء عقد الإيجار موضوع الدعوى.

لهذا ذين السببين يطلب وكيل المميّزة قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً.

بتاريخ ٢٠١٥/٤/٧ قدم وكيل المميز ضدهما لائحة جوابية طلبا في نهايتها قبولها شكلاً وفي الموضوع رد التمييز وتصديق القرار المميز.

ال

بعد التدقيق والمداولة نجد أنه :-

lawpedia.jo

وبتاريخ ٢٠١٤/١/٢٩ أقام المدعيان :-

١- شهاب يعقوب عودة حناينة.

٢- عماد يعقوب عودة حناينة.

بصفتها الشخصية وبصفتها وكيلين عن والدتهما هند خليل خليل هلسة بموجب الوكالة العامة رقم (٢٠٠٦/١٣٢٩٩) كاتب عدل شمال عمان الدعوى الابتدائية الحقوقية رقم (٢٠١٤/٣١٧) لدى محكمة بداية حقوق عمان بمواجهة المدعى عليها شركة البنك الأهلي الأردني المساهمة العامة المحدودة وموضوعها مطالبة بمبلغ (٢٣٠٠٠) ألف دينار .

ومؤسسين دعواهما على سند من القول:-

أولاً: المدعى عليها مستأجرة من المدعين الطابق الثالث (الأخير) من العقار المملوك لهم والمقام على قطعة الأرض رقم (٦١٥) حوض (٩) الجامع / شارع الحمامات التونسية

العقبة بموجب عقد إيجار موقع بتاريخ ٢٨/٩/٢٠٠٩ وتبدأ الإجارة اعتباراً من ١/١١/٢٠٠٩ ولمدة عشر سنوات بأجرة سنوية مقدارها (٢٣) ألف دينار تدفع مقدماً وفي بداية كل سنة.

ثانياً: استحققت أجرة السنة الممتدة من ١/١١/٢٠١٣ ولنهاية ٣٠/١٠/٢٠١٤ البالغة (٢٣) ألف دينار ولم تدفعها المدعى عليها رغم المطالبة المتكررة الأمر الذي أوجب إقامة هذه الدعوى .

وبعد السير بإجراءات المحاكمة قضت محكمة أول درجة في حكمها الصادر وجاهياً بتاريخ ٢٤/٦/٢٠١٤ برد دعوى الجهة المدعية وتضمينها الرسوم والمصاريف ومبلغ (٥٠٠) دينار أتعاب محاماة.

لم يلقَ القرار الصادر قبولاً من المدعيين فطعنوا فيه استئنافاً بتاريخ ٢٠/٧/٢٠١٤ بالرقم (٢٠١٥/٤٣٧٨٥).

وبتاريخ ٢٣/١٢/٢٠١٤ أصدرت المحكمة حكمها تدقيقاً المتضمن رد الاستئناف موضوعاً وتأيد القرار المستأنف وتضمين المستأنفين الرسوم والمصاريف ومبلغ (٢٥٠) ديناراً أتعاب محاماة عن هذه المرحلة.

لم يلقَ القرار الصادر قبولاً من المستأنفين والمستأنف ضدها فطعن كل واحد فيه تمييزاً حيث تقدم المستأنفان شهاب وعماد بصفتهما الشخصية وبصفتهما وكيلين عن هند بطعنهما بتاريخ ١٨/٣/٢٠١٥ وضمن المدة وتقدم المستأنف ضده البنك الأهلي بتمييزه بتاريخ ١/٤/٢٠١٥ على العلم .

وعن أسباب التمييز المقدم من المميرة شركة البنك الأهلي الأردني:-

وعن السبب الأول / ومفاده تخطئة محكمة الاستئناف حين لم تتطرق لطلب المميرة نظر الدعوى مرافعة لإتاحة الفرصة لها لتوجيه اليمين الحاسمة للمميز ضده الثاني حيث كانت المميرة قد أشارت صراحة في لائحتها الجوابية أنها ترغب بتوجيه اليمين الحاسمة.

ورداً على ذلك وبالرجوع إلى اللائحة الجوابية لوكيل المستأنف ضدها على اللائحة الجوابية وعلى ص ٢ منها فقد أورد فيها أنه وما دام المجابوب عليه قد أنكر تسلمه لكتاب المجابوبه المؤرخ في ٢٠١٣/١/١٧ فإنه وعملاً بالمادة (٢/٥٥) من قانون البنات تطلب المجابوبه توجيه اليمين الحاسمة للمجابوب عليه الثاني حول واقعة استلامه وعلمه بكتاب المجابوبه وأنها سوف تتقدم بصيغة يمين حول الواقعة المذكورة.

وحيث إن اليمين وسيلة من وسائل الإثبات في القانون وتوجه في أي مرحلة كانت عليها الدعوى عملاً بالمادة (٢/٥٥) بينات فكان على محكمة الاستئناف إجابة طلب وكيل المستأنف ضده (المميز) بتوجيه اليمين الحاسمة وتقديم صيغة مقترحة حول الواقعة المراد الحلف عليها (لطفاً انظر قرار تمييز ٢٠١٤/١٠/٢٣ تاريخ ٢٠١٤/١٠/٢١) مما يتعين معه نقض القرار المطعون فيه لورود هذا السبب عليه .

وإدون الحاجة لبحث باقي أسباب التمييز المقدم من البنك الأهلي وأسباب التمييز المقدم من المميزين شهاب وعماد حناينة بصفتها الشخصية وبصفتها وكيلين عن والدتهما هند هلسة في هذه المرحلة على ضوء ردنا على السبب الأول من أسباب التمييز المقدم من البنك الأهلي.

لهذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر نقض القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها لإجراء المقتضى القانوني.

قراراً صدر بتاريخ ٩ شعبان سنة ١٤٣٧هـ الموافق ٢٠١٦/٥/١٦م

عضو	و	عضو	و
نائب الرئيس	و	نائب الرئيس	و
عضو	و	عضو	و
رئيس الديوان		رئيس الديوان	

دق
س.أ.